

١٦ سبتمبر ٢٠٢٦

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن نشر تقرير إفصاح شركة سبيد ميديكال

في إطار قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمهامها واختصاصاتها، وإعمالاً لأحكام القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق المتعاملين بها.

وإحافاً لبيان الهيئة المنشور بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٥، وبالإشارة إلى طلب الشركة الحصول على موافقة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح المعد وفقاً للمادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك للسير في إجراءات زيادة رأس المال المصدر للشركة من مبلغ ٣٣٢,٧٤٣,٣٤٣ جنيهاً إلى مبلغ ٩٣٢,٧٤٣,٣٤٣ جنيهاً بزيادة نقدية قدرها ٦٠٠ مليون جنيه، من خلال إصدار عدد ٣ مليارات سهم بالقيمة الاسمية البالغة ٢٠ قرشاً للسهم الواحد، مع زيادة رأس المال المرخص به من مبلغ ٥٢٠ مليون جنيه إلى مبلغ ١,٥ مليار جنيه.

وبفحص المستندات المقدمة والقوائم المالية المستقلة والمجموعة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١، فضلاً عن دراسة الجدوى المالية المعدة استناداً إلى القوائم المالية الدورية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ غير المدققة، وما تضمنته من مبررات وأسباب زيادة رأس المال والتي اعتمدها مجلس إدارة الشركة، فقد تم تقييم مدى كفاية تلك المبررات ومدى تناسب قيمة الزيادة المقترحة مع الاحتياجات التمويلية الفعلية للشركة وأوجه استخدام حصيلة الزيادة، وذلك في ضوء هيكل ملكية الشركة ونسبة الأسهم حرة التداول البالغة نحو ٦٨%، وقد تبين ما يلي:

أولاً: بالنسبة للموقف المالي للشركة:

- ١- بلغ إجمالي حقوق ملكية شركة سبيد ميديكال نحو ٩٤ مليون جنيه، مقابل رأس مال مصدر ومدفوع بنحو ٣٣٢ مليون جنيه، في حين بلغت الخسائر المرحلة نحو ٢٥١ مليون جنيه، كما استمرت الشركة في تحقيق مجمل خسائر خلال الفترة المالية الحالية والعامين الماليين المنتهيين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ و ٢٠٢٤/١٢/٣١، وهو ما يعكس استمرار الضغوط على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.
- ٢- بلغ صافي رصيد الأصول المحتفظ بها بغرض البيع والمتعلقة بشركة مستشفيات سبيد نحو ٨١ مليون جنيه، والمساهم فيها بنسبة ٨٠,٢٥%، كما بلغ الرصيد المستحق على شركة مستشفيات سبيد لصالح شركة سبيد ميديكال نحو ١٣٦ مليون جنيه، ويمثل إجمالي الرصدين نحو ٧٢% من إجمالي أصول شركة سبيد ميديكال، بما يعكس تركيز جانب جوهري من أصول الشركة في الاستثمار والرصيد المستحق على شركة مستشفيات سبيد.
- ٣- بلغ إجمالي الالتزامات المتداولة للشركة نحو ١٩٥ مليون جنيه مقابل رصيد نقدية وما في حكمها يبلغ نحو ١٦,٦ مليون جنيه، فضلاً عن اعتماد الشركة على تمويلات من مساهميها للوفاء بجانب من مصروفاتها التشغيلية والتزاماتها تجاه الغير، بما يعكس ضغوطاً على السيولة والتدفقات النقدية للشركة.

- ٤- لم تمارس شركة مستشفيات سبيد نشاطاً تشغيلياً ولم تحقق إيرادات من النشاط، وبلغ رأس المال العامل نحو سالب ١٩٢ مليون جنيه، فضلاً عن استمرار وجود التزامات متداولة دون سداد، من بينها قروض بنكية، بما يعكس عدم توافر موارد تشغيلية كافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.
- ٥- بلغ إجمالي أصول شركة مستشفيات سبيد نحو ٢٩٦ مليون جنيه، يتركز منها نحو ٢٩٢ مليون جنيه في مشروعات تحت التنفيذ تتمثل أساساً في أرض ومباني، بما يعكس تركيز غالبية أصول الشركة التابعة في استثمارات لم تتحول بعد إلى نشاط تشغيلي مولد للإيرادات والتدفقات النقدية.
- ٦- تبين من تقرير المستشار المالي المستقل الصادر في ديسمبر ٢٠٢٥ أن تقييم شركة مستشفيات سبيد تم بالاعتماد على مدخل الأصول في ضوء عدم ممارسة الشركة لنشاط وعدم وجود بيانات تشغيلية تاريخية أو خطة مستقبلية تدعم قدرتها على تحقيق إيرادات، كما أشار التقرير إلى عدم موافاته بشهادة بشأن الموقف الضريبي للشركة أو موقف قانوني، وإمكانية تأثر نتائج التقييم حال وجود التزامات لم يتم أخذها في الاعتبار.

وقد سبق للهيئة مخاطبة الشركة بالملاحظات المشار إليها، وقد أفادت الشركة ضمن ردها بأن شركة مستشفيات سبيد قامت بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١٦ للنظر في زيادة رأسمالها باستخدام المبالغ المستحقة لصالح شركة سبيد ميديكال، وبفحص هذا الإجراء في ضوء المركز المالي للشركتين، فإن تحويل المديونية المستحقة لشركة سبيد ميديكال إلى مساهمة إضافية في رأس مال شركة مستشفيات سبيد لا يترتب عليه تحصيل نقدي للمديونية أو توفير سيولة للشركة الأم، وإنما يؤدي إلى استمرار وزيادة تعرض الشركة لاستثمار في شركة لا تمارس نشاطاً تشغيلياً وتعاني من رأس مال عامل سالب والتزامات قائمة دون سداد، بما لا يعالج ضغوط السيولة القائمة على الشركة الأم أو التابعة.

ثانياً: دراسة الجدوى وأوجه استخدام حصيلة الزيادة

وبفحص دراسة الجدوى المالية بشأن أسباب ومبررات زيادة رأس المال، تبين أن حصيلة الزيادة المقترحة البالغة ٦٠٠ مليون جنيه تتضمن ما يلي:

- ١- نحو ٢٦٧,٢ مليون جنيه، بما يقارب ٤٤,٥% من إجمالي الزيادة، موجهة إلى رأس المال العامل وسداد التزامات قائمة، منها ١٠٠ مليون جنيه لسداد جزء من قروض المساهمين ونحو ٣٤ مليون جنيه لسداد مديونية مصرفية، ولم يتضح من دراسة الجدوى مدى الضرورة الفعلية لتدبير هذه المبالغ من خلال زيادة رأس المال، وأسباب ملائمة تمويلها من خلال حقوق الملكية بدلاً من مصادر التمويل الأخرى، وأثر ذلك على المركز المالي والتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، خاصة في ضوء الضغوط على السيولة والمركز المالي المشار إليها بالقوائم المالية.
- ٢- فيما يتعلق بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه المخصص لسداد جزء من قروض المساهمين، لم يتضح من دراسة الجدوى الأساس الكمي الذي تم بناءً عليه تحديد هذا المبلغ أو مدى ارتباط سداده باحتياج تمويلي استثماري أو تشغيلي حقيقي للشركة، بما يبرر تدبيره من خلال زيادة رأس المال.
- ٣- فيما يتعلق بمبلغ نحو ٨٨,٨ مليون جنيه المخصص كرأس مال لعمليات الاندماج والاستحواذ، لم تتضمن الدراسة بالقدر الكافي تحديداً للفرص الاستثمارية المستهدفة أو العمليات المزمع تنفيذها أو توقعات تنفيذها أو القيم التقديرية لتلك العمليات، بما يسمح بالتحقق من كون هذا المبلغ يمثل احتياجاً

تمويلياً فعلياً، وليس مجرد مخصص لفرص استثمارية مستقبلية غير محددة، ومن ثم لم يتوافر أساس كافٍ لتدبير هذا المبلغ مقدماً من خلال زيادة رأس المال.

٤- فيما يتعلق بمبلغ نحو ٢٤٤ مليون جنيه المخصص للإنفاق الرأسمالي، فقد تضمنت الدراسة تخصيص مبلغ ١٦٤ مليون جنيه للعيادات الجديدة، و٤٠ مليون جنيه لمركز العبور متعدد التخصصات، و٢٠ مليون جنيه لتطوير المعمل المركزي، و٢٠ مليون جنيه للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، إلا أن الدراسة لم تقدم بالقدر الكافي ما يربط قيمة التمويل المطلوب لكل مشروع باحتياجاته الاستثمارية الفعلية، ومصادر تقدير التكلفة، والجدول الزمني لتنفيذ تلك الاستثمارات ومراحل ضخ التمويل، والعائد المتوقع منها، بما يسمح بالتحقق من مدى واقعية تلك التقديرات وتناسبها مع حجم الزيادة المقترحة.

٥- فيما يتعلق بمبلغ نحو ١٣٣,٢ مليون جنيه المخصص لرأس المال العامل التشغيلي، لم تقدم الدراسة أساساً كافياً يربط هذا المبلغ بدورة التشغيل الفعلية للشركة واحتياجاتها المتوقعة من رأس المال العامل، بما في ذلك تطور الإيرادات والمصروفات وفترات التحصيل والسداد وحجم الاحتياجات النقدية الناتجة عن التوسع المستهدف، بما يسمح بالتحقق من مدى ضرورة تدبير هذا المبلغ من خلال زيادة رأس المال، وذلك في ضوء انخفاض رصيد النقدية مقارنة بحجم الالتزامات المتداولة واعتماد الشركة على تمويلات المساهمين.

٦- تضمنت دراسة الجدوى توقعات مستقبلية لنمو أعمال الشركة وتوسعها، إلا أن تلك التوقعات لم ترتبط بالقدر الكافي باحتياجات تمويلية محددة ومؤيدة يمكن قياسها والتحقق منها، بما يسمح باستخدامها كأساس لتحديد مبلغ زيادة رأس المال، خاصة في ضوء جوهرية الزيادة المقترحة مقارنة برأس المال المصدر الحالي، كما أن البيانات التاريخية الواردة بدراسة القيمة العادلة لشركة مستشفيات سبيد أظهرت انخفاض حقوق الملكية عن رأس المال نتيجة تحقيق خسائر متتالية، فضلاً عن استحواد المشروعات تحت التنفيذ على النسبة الغالبة من الأصول غير المتداولة للشركة التابعة.

وبناءً على ما تقدم

فقد تقرر عدم الموافقة على نشر تقرير الإفصاح المقدم من شركة سبيد ميديكال، بغرض السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال المصدر والمرخص به، وذلك لعدم كفاية المبررات المقدمة للزيادة المقترحة في ضوء أوجه استخدام حصيلتها الواردة بدراسة الجدوى المالية.

وتؤكد الهيئة استمرارها في أداء دورها الرقابي في التأكد من كفاية الإفصاح ووضوح مبررات العمليات محل الإفصاح، بما يمكن المساهمين والمتعاملين من اتخاذ قراراتهم على أساس من المعلومات الكافية والواضحة.
